

أثر إصلاحات التكيف الهيكلي على الزراعة والمجتمع الريفي الجزائري في الفترة (1990-1999)
The effects of structural adjustment reforms on agricultural and The Rural Society in Algerian in the period(1990-1999)

هاشمي الطيب¹، جيلالي مصطفى²

¹ أستاذ التعليم العالي، مخبر إتمام، جامعة د/مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، tayebhachemi@univ-saida.dz

² طالب دكتوراه، مخبر إتمام، جامعة د/مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، djilali.mostefa@univ-saida.dz

تاريخ النشر: 2022-06-17

تاريخ القبول: 2022-06-09

تاريخ الاستلام: 2022-06-08

ملخص:

لم تنجح سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التعديل الهيكلي في تحسين مستويات معيشة المجتمع الجزائري، نتيجة لتراكم المشاكل الناجمة عن الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول، مما أدى إلى تفاقم حجم المديونية، وانخفاض المداخيل العملة الصعبة التي توجه تلتهم معظمها خدمة الدين، وبالتالي فشلت السياسة الزراعية والريفية في تحقيق الأمن الغذائي وتثبيت سكان الريف في مواطنهم الأصلية، حيث أفرزت هذه البرامج آثارا سلبية أدت إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية، فارتفعت معدلات البطالة والفقر وانخفض الدخل الفردي، خاصة في أوساط المجتمع الريفي، ومما زاد الأزمة تعقيدا ازدياد التزوج الريفي نتيجة لغياب الأمن، وبالتالي اكتظمت المدن بالأحياء العشوائية على ضفافها.

الكلمات المفتاحية: السياسة الزراعية، مؤشرات القطاع الفلاحي، الفقر الريفي، المديونية، الهجرة الريفية، العمالة الريفية.

تصنيف JEL: XN1، XN2.

Résumé :

Les politiques de la réformes économiques et les programmes de l'ajustement structurel n'ont pas réussi à améliorer le niveau de vie de la société algérienne, et ce à cause des problèmes issues de la crise économique de 1986 à raison de la chute libre des prix de pétrole, ce qui entraine une situation grandissante de fur et à mesure du volume de l'endettement, et la baisse des revenus en devise qui ont été destiné à servir la dette extérieur. Tout cela conduit

à un échec total des politiques agricoles et rurales à réaliser la sécurité alimentaire d'une part, et à maintenir la population rurale dans leur espace qu'il convient d'autre part, en influant négativement, par l'instauration des phénomènes de l'inégalité sociale, l'augmentation de taux chômage, pauvreté et la baisse du revenu individuel surtout dans la communauté rurale, cette dernière et à cause de l'absence de la sécurité, construit aléatoirement des bidonvilles autour des villes dont elles exode.

Motsclés : Politique Agricole, Indices du secteur agricole, Pauvreté rural, Endettement, Exodes rurale, Emploi rurale.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

المؤلف المرسل: هاشمي الطيب، الإيميل: tayebhachemi@univ-saida.dz

1. مقدمة:

تنبت الكثير من الدول النامية برامج لمواجهة الاختلالات العميقة التي تعرفها في مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومستوى مرتفع للمديونية الخارجية التي كان لها تأثيرها السلبي على موازين مدفوعاتها والميزانية العمومية، وهذا ما قادها إلى وضع سياسات تصحيحية موصى بها من قبل بعض المنظمات الدولية، كالبنك والصندوق الدوليين، تعرف ببرامج التثبيت والتكييف الهيكلي. إلا أن هذه السياسات كان لها آثار سلبية انعكست الطبقات الفقيرة من المجتمع، وكذا محدودي الدخل، وأدت بمجتمعات بأكملها إلى وضعيات خطيرة، لأنها مست بأدنى شروط حياتهم ومعيشتهم، وقد أثارت دراسة لليونيسيف عام 1987 انتباه المجتمع الدولي، بشأن معانات الفقراء ومحدودي الدخل، من تدهور أحوالهم المعيشية نتيجة تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

وبما أن الجزائر كسائر الدول النامية عانت كثيرا من أزمة المديونية الخارجية خلال الفترة (1986-1999) التي كانت تلتهم الحصة الكبرى من مواردها سنويا، فقد قامت هي الأخرى ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، تشمل تقريبا جميع المجالات الاقتصادية، ومنها القطاع الزراعي الذي ظل مهمشا طيلة ربع قرن بعد الاستقلال (62-86)، إلى جانب الأزمة الأمنية التي دامت أكثر من عشر سنوات حالت دون نمو الإنتاج الزراعي، والذي ترتب عنه اتساعا في حجم الفجوة الغذائية، وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي، إضافة إلى انخفاض الدخل مع ارتفاع معدلات البطالة، مما أدى إلى ارتفاع عدد الفقراء وخاصة في المناطق الريفية إلى أكثر من مليونين شخص، الذي صاحبه هجرة ريفية ضخمة نحو المدن، وهذا ما أدى بها إلى الإصلاحات الموصى بها من طرف البنك والصندوق الدوليين.

ومما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

مشكلة الدراسة:

ما هو أثر إصلاحات التكييف الهيكلي على القطاع الزراعي وسكان الريف في الفترة (1990-1999)؟
ولتؤليل هذا السؤال نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم ملامح السياسة الزراعية المطبقة في تلك الفترة؟ وما هي أسباب فشلها؟
- ما هي آثار الإصلاحات التي تبنتها الجزائر على واقعها الاقتصادي والاجتماعي؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن أسباب فشل السياسة الفلاحية في ظل برنامج التكييف الهيكلي، ووضعية الإنتاج الزراعي، ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي في تلك الفترة، وما مدى تأثير ذلك البرنامج على الأوضاع الاجتماعية للريف الجزائري.

المنهج المتبع: المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والأسلوب الاستقرائي والتحليلي من خلال تجميع البيانات والمعلومات التي ترتبط بالدراسة.

خطة الدراسة: لإتمام الدراسة تم تقسيم العمل إلى ثلاث نقاط وهي كالتالي:

أولاً: السياسة الزراعية وبعض مؤشرات القطاع الزراعي في تلك الفترة

ثانياً: أثر برنامج التكييف الهيكلي على الأوضاع الاجتماعية للريف الجزائري

ثالثاً: خاتمة وتتضمن استنتاجات وتوصيات

1. السياسة الزراعية وبعض مؤشرات القطاع الزراعي في تلك الفترة

1.1. السياسة الزراعية المطبقة في تلك الفترة:

رغم الوضع الاقتصادي المتأزم، إلا أن الجزائر أولت اهتماماً متزايداً بإتباع سياسات زراعية منذ مطلع التسعينيات (ولو بتعثر نظراً للوضع السياسي غير المستقر حينها)، ومهما تعددت البرامج والخطط، وتنوعت أساليب التنفيذ، فإنها جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعياً لتحقيق الأمن الغذائي، وأول ما بدأت به الحكومة من الإصلاحات ابتداءً من عام 1990 هي كالتالي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1990، صفحة 164):

— أنها منحت مساعدات للفلاحين المتضررين خلال عام 1990، اشتملت على تقديم تعويضات مالية لهم، وإعفاءات جبائية، وإعادة جدولة تسديد ديونهم، وتعد هذه المساعدات الأولى من نوعها منذ الاستقلال لاهتمامها بالمزارعين الخواص.

— وضعت خطة لبناء ستة سدود في نفس العام، واستصلاح 33,5 ألف هكتار من الأراضي لسقيها من هذه السدود فضلاً عن إجراء دراسة لإنجاز 20 سداً لري 60 ألف هكتار.

- وضع مشروع نموذجي لتطوير مصائد الأسماك الحرفية، لفائدة صغار صيادي الأسماك، وقدرت التكلفة الإجمالية 17 مليار \$، 60% مساهمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ويهدف إلى رفع الإنتاج الإضافي إلى 2400 طن في السنة، أي 3,5% من الإنتاج الوطني، ويوفر 1155 منصب عمل بنسبة متوسط الدخل تتراوح بين 200-400%.
- إنجاز مشروعين تحت إشراف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهما مشروع تنمية الإنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني لأصحاب المزارع الصغيرة في ولاية تيارت، والمشروع النموذجي المشترك بين الجزائر وتونس للتنمية الريفية المتكاملة، يمتد من ولاية تبسة في الجزائر إلى ولاية القصيرين في تونس، إضافة إلى بعض الإصلاحات الأخرى الخاصة بالقطاع الزراعي، تمثلت فيما يلي (فوزية، 2011، صفحة 138):
- حل دواوين التموين، وإنشاء الغرف الفلاحية، وانطلاق برنامج التشغيل الريفي (Omar، 2006، الصفحات 79-89).
- إنشاء صندوق لتعويض الفلاحين عن الأضرار الطبيعية وصندوق آخر لدعم زراعة الحبوب والأهم من كل ذلك، إنشاء القرض التعاضدي الفلاحي (CMA).
- إنشاء الديوان الوطني للأراضي الزراعية في نوفمبر 1995 (ONTA)، والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA).
- ضخ 168,5 مليار دج سنة 1996، أي ما يعادل 3 مليار \$ بسعر الصرف المتداول آنذاك لأجل إعادة بعث للقطاع الفلاحي لمدة خمس سنوات.
- إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها، وقد شمل الأسمدة والبيدور وعلف الماشية والمعدات الزراعية، وقد أدى ذلك إلى مضاعفة التكلفة الزراعية، بحيث ارتفع سعر الجرار الذي كان سعره 80 ألف دج إلى 260 ألف دج عام 1991، وارتفع أسعار المواد الغذائية سنة 1994 بنسبة 40% (سعاد، 2009، صفحة 43).

2.1. بعض مؤشرات القطاع الزراعي:

- رغم الأموال التي رصدت للقطاع، إلا أنه فشل في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين مستوى معيشة الفلاحين، ويمكن أن نذكر بعض المؤشرات تدل على فشل القطاع تمثلت فيما يلي:
- ### 2.1.1. ضعف وضآلة المساحات الزراعية والمسقية في الجزائر ومقارنتها ببعض الدول المجاورة:
- شهدت حصة الفرد من المساحة الزراعية انخفاضا مستمرا حيث لم تتوقف عن الانخفاض، إذ انخفضت إلى 0,28 هكتار سنة 1999 بعدما كانت 0,6 هكتار سنة 1955، و1,1 هكتار سنة 1901 (D.Nedjaou, Profil fourrage en Algérie, FAO., 2003, p. 06)، ولهذا كانت الجزائر البلد المغربي الأضعف من حيث الأراضي الصالحة للزراعة، مقارنة بتونس (0,5 هكتار للفرد)، والمغرب (1 هكتار)

(فوزية، 2011، صفحة 171). ويرجع تقلص المساحات الزراعية إلى عدة أسباب أهمها تدخل الإنسان الذي بدوره أدى إلى إزالة الغطاء النباتي والرعي الجائر والتعرية، والتوسع العمراني، وفي هذا السياق، واستنادا إلى المكتب الوطني للدراسات حول التنمية الريفية، فإن ما يعادل 4 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية قد عرفت تدهورا جزاء التعرية، منها 77% تقع في المنطقة الشمالية من البلاد، والبقية في الهضاب العليا، وذلك عام 1982، كما واصلت ارتفاعها لتسجل 5 ملايين هكتار في عام 1985، لتصل إلى حدود 7,5 مليون هكتار في عام 1995، وهذه بوادر غير مريحة (فوزية، 2011، صفحة 321).

أما المساحة المسقية، فرغم الزيادة التي شهدتها في تلك الفترة، حيث انتقلت من 5% سنة 1990 إلى 6,91% سنة 1999، والتي شملت 287,456 مستثمرة فلاحية من مجموع المستثمرات الفلاحية التي تقدر 967,864 مستثمرة، أي 29,7% من إجمالي المستثمرات (M.A.D.R, 2003, p. 25)، إلا أنها كانت نسبة ضئيلة بالنسبة للمساحة الزراعية الإجمالية، مقارنة بالمغرب 13% وتونس 7% وموريتانيا 10%، وحسب تقرير الفاو 2004 لسنة 1998 أن نصيب الفلاحة من المياه في السنة بالنسبة للجزائر قدرت حوالي 4 آلاف م³/السنة، مقارنة بالمغرب 11,36 ألف م³/السنة (FAO, 2004, p. 07).

3.1.1. العجز في الاكتفاء الذاتي:

انخفض المعدل المتوسط للإنتاج الفلاحي إلى 2,91%، بعدما كان 3,83% في الفترة 80-90، كما أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي انخفض من 258 \$ سنة 1990 إلى 148 \$ سنة 1994، ولهذا لم تبلغ الجزائر درجة الاكتفاء الذاتي في تلك الفترة خاصة، حيث كانت النسب هي الأضعف مقارنة بالمغرب وتونس، وهذا ما يبينه الجدول رقم 01.

وهذا الضعف كان بسبب انخفاض الإنتاج مقابل الزيادة السكانية التي عرفتها تلك الفترة، مما أدى إلى عجزها عن الطلب الغذائي المتزايد، مما أدى إلى تغطيته عن طريق الواردات، وهذا ما يبينه الجدول رقم 02 الوارد أدناه.

الجدول رقم 01: معدل الاكتفاء الذاتي للدول المغاربية لسنة 1998

الدول	الحبوب	السكر	الحليب	الزيوت	اللحوم
الجزائر	28,57%	00%	33,02%	9,85%	94,88%
المغرب	65,07%	53,93%	76,74%	42,44%	98,40%
تونس	53,43%	9,12%	75,44%	119,54%	93,18%

Source : CIHAEM, Agri.Med ; Développement et politiques agro-alimentaires dans la région Méditerranéenne ; 1998 ; P198

الجدول رقم 02: كمية الإنتاج والاستهلاك ومعدل تغطية الواردات لعام 1997، الوحدة: 10⁶

اللحوم البيضاء	اللحوم الحمراء	الحليب	السكر	الخضر	البقول الجافة	الحبوب	البيان
2,25	2,90	30,27	6,12	36,39	2,58	73,42	الاستهلاك
2,20	2,64	16,30	0,00	24,21	0,28	8,70	الإنتاج
0,05	0,26	13,97	6,12	12,18	2,30	64,72	الواردات
2,41	8,91	46,15	100,00	21,07	89,13	88,15	(%) الواردات/الاستهلاك

Source : Ali Hamza Cherif, Population et besoins alimentaires en Algérie :Bilan et Perspectives, Revue de CENEAP, N° 35,2007(Population et développement), P65.

من هذا الجدول نلاحظ عدة ملاحظات، أهمها:

الإنتاج النباتي:

الحبوب: نلاحظ أن كمية الحبوب أكثر المواد استيراد مقارنة بالمواد الغذائية الأخرى، خاصة القمح لأنه الغذاء الرئيسي بالنسبة للمجتمع الجزائري، وهذا راجع إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية، وتعتبر إنتاجية القمح في الجزائر من بين المعدلات الضعيفة في المنطقة العربية تحديداً، مثلاً بلغت الإنتاجية في السعودية 46,03 قنطار/هكتار سنة 1999، وفي 63,5 قنطار/هكتار، أما تونس 13,98 قنطار/هكتار، بينما لم تتعد في الجزائر 10,71 قنطار/هكتار (جامعة الدول العربية و المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2001، صفحة 51)، كما تعتبر هذه الأخيرة من أكبر الدول استهلاكاً للحبوب، وأول بلد في العالم مستورد للقمح الصلب، ففي سنة 1990 مثلاً استوردت الجزائر أكثر من 44 مليون قنطار، وهذا ما يعادل حوالي 50% من الإنتاج العالمي (شعباني، 1997، صفحة 129)، ويرجع سبب استيراد هذه الكميات الكبيرة من الحبوب لضعف الإنتاج الوطني، وهذا مما أثر على الإنتاج على المستوى الفردي، فعلى سبيل المثال انخفض إنتاج الحبوب بالنسبة للفرد الواحد من 156,6 كلف سنة 1970 إلى 68,6 كلف سنة 1999، كما أن إنتاج الحبوب عرف تذبذباً في الارتفاع والانخفاض، ومعلوم أن إنتاج الحبوب يتأثر مباشرة بالعوامل المناخية، ففي سنة 1996 سجل أعلى مستوى له خلال الفترة قدره 49 مليون قنطاراً، وهذه الزيادة ناتجة عن تساقط الأمطار بكميات كبيرة، كما أن الانخفاض في الإنتاج في الفترة 90-95 كان بسبب الانخفاض في كمية الأمطار في السهوب والهضاب العليا الغربية في الفترة 90-95 إذ تراوحت ما بين 27% و- 18% (D.Nedjaou, 2003, p. 19).

البقول الجافة: تأتي البقول الجافة في المرتبة الثانية، إذ تعتبر الجزائر من بين أضعف المستويات مقارنة ببعض البلدان العربية، ففي سنة 1999 سجلت المردودية في لبنان معدل 41,1 قنطار/هكتار، وفي مصر

22,6 قنطار/هكتار، وفي السودان 10,5 قنطار/هكتار، وفي الجزائر 5,5 قنطار/هكتار (جامعة الدول العربية و المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2004، صفحة 90).

السكر: لا تعرف الجزائر إنتاج هذه المادة، حيث لا تزال تستورده بنسبة 100%.

الإنتاج الحيواني: وتتمثل في اللحوم والأسماك، أما إنتاج اللحوم الحمراء، فهي تتأثر بكمية الأمطار المتساقطة، التي تنعكس على الأراضي الرعوية، وما توفره من المواد العلفية الضرورية للتغذية، فالمساحة الرعوية التي تبلغ 31,6 مليون هكتار، تبدو قليلة لا تلبي بالاحتياجات العلفية للحيوانات، وهذا ما يفسر أن مستوى إنتاج اللحوم الحمراء لا يغطي الاستهلاك المحلي، وغيرها من المنتجات الغذائية تعرف تذبذبا محسوسا في الإنتاج، فحسب تقرير الفاو لسنة 2009 أن في سنة 1990 بلغت كمية اللحوم الحمراء المستهلكة للفرد الجزائري 29,54 كغ في السنة، مقارنة بالمغرب 31,94 وتونس 34,05 ومصر 30,14 (FAO, 2009)، كما انخفض استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء من 24 كغ سنة 1988 إلى 7 كغ سنة 1997 (Ali 2009) (Hamza, p. 83)، وهذا راجع لارتفاع أسعار اللحوم في هذه الفترة التي تميزت بالارتفاع في الأسعار، أما اللحوم البيضاء فقد سجلت انخفاضا حادا مستمرا، أي معدلات سالبة منذ بداية التسعينات -8,6% سنة 1990 إلى -50,8% سنة 1996 إلى -36,2% سنة 2001، وذلك بسبب رفع الدعم عن تربية الدواجن، مما أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، كما أنها احتلت المرتبة الرابعة عربيا بنسبة 9,7% من إجمالي إنتاج اللحوم البيضاء حسب تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2000 (فوزية، 2011، صفحة 208).
الأسماك: عرفت هذه المادة عجزا، فرغم استفادة القطاع من إمكانات مالية هامة منذ الثمانينات إلى أنها لم توظف بصورة مخططة وعقلانية، فمساهمة في الإنتاج المحلي تراوحت ما بين 2 و6%، إضافة إلى تهميش القطاع الخاص في الاستثمار في هذا المجال، كما أن القطاع منذ 1963 إلى غاية 1999 لم يعرف استقرارا، حيث بقي تبعا لإدارات وزارية، حتى سنة 1999، وبالتالي بقي محافظا على الطابع التقليدي.
الحليب: أما الحليب فيبقى الإنتاج دائما ضعيفا ولا يلي الاستهلاك المحلي، ولهذا لجأت الدولة إلى الاستيراد لمواجهة النقص المسجل في إنتاجه، حيث كانت من بين أكبر الدول المستوردة لهذه المادة في تلك الفترة بعد إيطاليا والمكسيك، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 03: مكانة الجزائر في العالم بالنسبة لاستيراد الحليب، الوحدة: 10⁶ دولار

البلد	إيطاليا	المكسيك	الجزائر	اليابان	الصين	المغرب	تونس
القيمة	3,2	1,2	800	610	570	109	72
الرتبة	1	2	3	4	5	6	7

المصدر: شعباني إسماعيل: آثار التوجه نحو خصوصية القطاع العمومي بالجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 1997، الجزائر، ص 160.

كما أن كمية الحليب السنوية المستهلكة للفرد في الجزائر هي الأكبر مقارنة ببعض دول البحر المتوسط وهذا حسب الجدول التالي، ويرجع هذا إلى سياسة دعم الأسعار لهذه المادة:

الجدول 04: كمية الحليب السنوية المستهلكة للفرد في الجزائر ومقارنتها ببعض دول البحر المتوسط، الوحدة: لتر

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	فرنسا	إسبانيا	إيطاليا
الكمية	113	98	70	100	100	100

المصدر: إسماعيل شعباني، نفس المرجع السابق، ص 160.

الميزان التجاري الزراعي: يميل إلى العجز في سياقه العام، فمساهمة القطاع الزراعي في الإيرادات العامة ضعيف، لأن الصادرات الزراعية ظلت منخفضة مقارنة بالواردات، حيث بلغت الصادرات الزراعية 46,3 مليون\$ في الفترة 1991-1989 مقابل 2693,4 مليون\$، و 29 مليون\$ مقابل 2581,9 مليون\$ في الفترة 1999-2001 (فوزية، 2011، صفحة 256)، و 45 مليون\$ مقابل 2854 مليون\$ سنة 1997، أي عجزا مستمرا في الميزان التجاري بقيمة 2647,1 مليون\$ و 2809 مليون\$ و 2555,9 مليون\$ في نفس الفترات السابقة، وبالتالي حدث اختلال في التبادل التجاري الزراعي في الجزائر مع الدول الأوروبية، ولهذا تعتبر من أضعف الدول في هذا المجال مقارنة بالمغرب وتونس، في هذه الفترة، حيث أن الجزائر لا تصدر سوى لفرنسا، بينما تستورد من كل الدول المكونة للوحدة الأوروبية ما عدا بريطانيا والبرتغال، في حين تستورد المغرب وتونس من دول الوحدة الأوروبية أقل مما تصدر لها، أي وجود تماسك وتوازن في التبادل التجاري الزراعي، كما يبينه الجدول الوارد أدناه.

إذن فالقطاع الزراعي في هذه الفترة لم يساهم في الاقتصاد الوطني بالمستوى الذي كان ينتظر منه، حيث لم يرتفع معدل النمو السنوي في القطاع عن نسبة 3% خلال الفترة 1990-1998، وهو لا شك أدنى من معدلات دول الجوار كالمغرب وتونس (أي يعادل نصف نسبة هذه الدول)، كما يبينه الجدول الوارد أدناه رقم 05، وبالتالي تقهقر الإنتاج الزراعي وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة بشكل خطير في ظل غياب أدوات الرقابة، وتواطؤ الجميع بما فهمه العاملين في النشاطات الفلاحية، أدى إلى إفشال السياسات المطبقة، سواء لعدم مطابقتها للذهنيات السائدة أو لغموض النصوص القانونية وعدم استقرارها، وفي كثير من الأحيان عدم تكييفها مع الواقع (زورقي، 2001، صفحة 07).

الجدول 05: وضعية الميزان التجاري الفلاحي ومعدل النمو السنوي للقطاع الفلاحي ومساهمة² في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالمغرب وتونس، الوحدة: مليون دولار، %

الفترة	1997		1998-1990		
	% الميزان التجاري الفلاحي	الواردات الفلاحية ⁶ \$10	الصادرات الفلاحية ⁶ \$10	% النمو السنوي	% القطاع الفلاحي من PIB
الجزائر	- 96,8 %	2854	45	3%	12,5%
المغرب	-26,5%	1431	832	6,3%	14,1%
تونس	-26,3%	910	530	7,5%	16,9%

Source: Banque Mondiale, Problématique de développement rural des zones sèches dans la région Moyen Orient et Afrique du Nord, Contribution à la mise à jour du rapport «From vision to action for rural development», publié en 1997, P 36-38.

7.3. تمويل القطاع الفلاحي في فترة التسعينات:

عجز بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن تمويل القطاع الفلاحي، والتي لم تكن تسمح للبنك من مراقبة كيفية استخدام القروض التي تمنحها للمستثمرين، وبدأ حجم القروض ينخفض بشكل واضح مباشرة بعد إصلاح 1987، حيث انخفض بنسبة 13% سنة 1991، إذ كان حجم القروض يبلغ 12,347 مليار دج سنة 1987 لم يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية سوى 1,629 مليار دج للقطاع الفلاحي سنة 1991، أي أن القطاع فقد 87% من القروض التي كان يتلقاها خلال 1987، وهذا ما يفسر صعوبات التمويل التي أصبحت تواجه المستثمرين خاصة الشباب منهم الذين أدمجوا في المجال الفلاحي بدون رأسمال، إضافة إلى الأزمة المالية الخانقة التي كانت تعاني منها الجزائر بسبب المديونية التي كانت تنخر العوائد امالية المتأتية من المحروقات. وحاولت الدولة إعادة بعث بعض المؤسسات المالية المساعدة للقطاع الفلاحيين تساعد بذلك بنك BADR، فقامت بإنشاء بعض الصناديق كصندوق الضمان الفلاحي، صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، والصندوق الوطني للتعااضدية الفلاحية (شعباني، 1997، الصفحات 270-271).

4. أثر برنامج التكييف الهيكلي على الأوضاع الاجتماعية للريف الجزائري

1.4. الهجرة الريفية وانعكاساتها على المدن: بلغ عدد السكان الجزائري الإجمالي 29,27 مليون نسمة سنة 1998، ويمثل سكان الريف 40%، وعرف سكان الريف الجزائري انخفاضا مطّردا منذ الاستقلال، وهذا نتيجة للنزوح الريفي نحو المدن، حيث سجل انخفاضا بمعدل 0,4%، ونموا سريعا لسكان المدن 4% حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء 1998، وتتمركز أعلى نسبة من سكان الريف في الشمال بنسبة 68,1%، و28,5% في الهضاب العليا و6,5% في الجنوب، كما أن فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم أقل من 30 سنة يمثلون أكثر من النصف أي 51,5% (La revue CENEAP, 2003, pp. 50-51)، ولا بد هنا

من الإشارة أن ارتفاع معدلات الهجرة الريفية كان لسببين رئيسيين: السبب الأول إن الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر منذ 1991 إثر توقف المسار الانتخابي وتدهور الوضع الأمني وانتشار ظاهرة الإرهاب، كان لها انعكاسات خطيرة على الأرياف خاصة في المناطق الساخنة مما أجبر الكثير من سكان الأرياف إلى الهجرة نحو المدن فرارا من المجازر التي ارتكبت في حقهم، والسبب الثاني هو نقص الخدمات كالتهليم والصحة، وغياب هياكل البنية التحتية كالمستشفيات والمدارس وبناء الطرقات (La revue CENEAP, 2004, p. 13)، ولا يوجد رقم حقيقي ومعطيات دقيقة حول النازحين، إذ هناك تضارب في الأرقام، فالباحث Gorce وآخرين يقدرون عدد النازحين إلى المدن حوالي 500 ألف شخص حسب إحصائيات عام 1998 (Bouddedja, 2008, p. 33)، وتشير إحصائيات أخرى أن العدد أكبر من ذلك، وهو 1,2 مليون شخص في ستة مدن كما يبينه الجدول التالي:

جدول 06: رقم يوضح الهجرة الريفية خلال الفترة 1992-1999، الوحدة: 10³

المدينة	العاصمة	البلدية	عين الدفلى	الشلف	معسكر	باتنة	المجموع
عدد المهاجرين	163	100	110	485	295	51	1204

المصدر: رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر (1988-2008)، أطروحة دكتوراة في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري- قسنطينة، 2008، ص 225.

وكلا الرقمين يؤكدان النمو السريع والمتزايد في المدن، ويؤكدان أيضا على الحجم الهيب للهجرة بسبب الوضع الأمني المتدهور في تلك الفترة خوفا على أنفسهم، والبحث عن العمل، وعن ظروف معيشة ملائمة التي تتوفر في المدن، وانعكس هذا الزواج على المناطق الريفية في تدهور مداخل العائلات الريفية، وزاد اختناق المدن الكبرى مع عدم تطور شبكة الطرق لتلبية متطلبات حركة المرور المكثفة بها، كما أن وسائل النقل الحضري أصبحت عاجزة عن تلبية احتياجات تنقل السكان، وارتفعت كمية المياه المستهلكة في المدن، إذ قدر احتياجات التجمعات الحضرية في الجزائر مع نهاية عام 2000 بحوالي 2 مليار م³ (عبد الغاني، 2010، صفحة 100)، إضافة إلى انتشار ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية، فعلى سبيل المثال، فقد بلغ عدد المناطق الصناعية المنشأة عبر التراب الوطني سنة 1990 بحوالي 120 منطقة صناعية، بنيت في مساحات شاسعة من أخصب الأراضي الزراعية، كما حدث عدم تكافؤ الفرص في الميدان الاجتماعي والثقافي بين أبناء الريف وأبناء المدن، الأمر الذي دفع بعض الشباب الريفي إلى الخروج عن المجتمع التقليدي (المغلق)، كما أن الأسرة الريفية لم تكن لها القدرة في توسيع أو تغيير المسكن في حالة ازدياد أعضاؤها، عكس ما كانت عليه سابقا في الريف (محمد، 1984، الصفحات 84-88).

2.4. العمالة والبطالة في الوسط الريفي: ارتفعت الفئة النشيطة إلى 58,8% سنة 1998 من الفئة النشيطة الإجمالية، وبدأت في الانخفاض إلى أن وصلت 41,2% من الفئة النشيطة الإجمالية سنة 2001،

و25% من مجموع السكان، أي 8,5 مليون عامل، أغلهم ذكور بنسبة 84,5% ومن الفئة أقل من 30 سنة، في حين كما أن إعادة هيكلة القطاع الزراعي في الجزائر وتوزيع الأراضي العمومية وحرمان بعض الشباب الأرياف من حق الاستفادة من الأراضي الزراعية الموزعة جعل العديد منهم يغادرون الأرياف بحثا عن مصادر للرزق في المدن، وهذا ما أثر سلبا في انخفاض نسبة العمالة في القطاع الزراعي، فقد بلغ معدل النمو العمالة الزراعية خلال الفترة 1986-1999 بلغ 2% (Hilel, 2010, p. 69)، أما البطالة فيبقى معدل مرتفع حيث أنها تمثل 25,1% من الفئة النشيطة، 46% من الباحثين عن عمل خاصة فئة الشباب الذين أعمارهم أقل من 25 سنة، ونسبتهم 49,3%. وبالرغم من انطلاق برنامج التشغيل الريفي 1 في الفترة 1996-1999 الذي يهدف إلى توفير مناصب شغل خارج القطاع الزراعي (Omar, 2006, p. 89)، والذي بلغ تكلفته 119,5 مليون\$ (30,5 مليون\$ من طرف الحكومة، و89 مليون\$ من طرف البنك الدولي) (HAMLAOUI Mohand, 2010, p. 58)، لكنه فشل في تحقيق أهدافه، حيث بلغ معدل البطالة في الريف 38% من مجموع السكان العاطلين عن العمل، حيث أن النزوح الريفي كان له تأثير سلبي أدى إلى تناقص فرص العمل في الريف (La revue CENEAP, 2004, p. 52)، إضافة إلى أن الزراعة هي النشاط الرئيسي لمعظم سكان الريف، لكن انخفضت العمالة فيها من 31% سنة 1977 إلى 24% سنة 1991 إلى 12% سنة 1995، وتعتبر أضعف نسبة بين دول المغرب العربي في تلك الفترة، حيث بلغت نسبة العمالة في المغرب 44% سنة 1999، و22% في تونس في نفس السنة (Paul, p. 12)، وبالتالي قطاع الزراعة لم تكن له القدرة على استقطاب اليد العاملة، وظل أقل وأضعف قطاع مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالمحروقات والتجارة، وقطاع الخدمات.

3.4. التعليم في الريف: نعلم كثيرا أن العالم الريفي يتميز بتعليم ضعيف مقارنة بالحضر، ولذا بذلت الحكومة جهودا في هذا المجال في المناطق الريفية، حيث سجل تحسنا ملحوظا، إذ ارتفع في هذه المناطق من 54,4% سنة 1977 إلى 67,6% سنة 1998، كما أنها مرتفعة في المجمعات الريفية الرئيسية عن المجمعات المبعثرة، أي 65% مقابل 87% على الترتيب، ولكن تبقى هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالحضر التي كانت في حدود متوسط بين 65 إلى 70%، وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها:

— غلق العديد من المدارس، وبعضها تعرضت للحرق والإتلاف في العديد من المناطق التي كانت تعاني من التدهور الأمني، مما جعل معظم السكان يفرّون نحو المدن خوفا على أنفسهم، وقد كشف الوزير المنتدب للجماعات المحلية أن هناك 18 ألف قسم مدرسي مغلق على المستوى الوطني (عبد الرزاق، 2009، صفحة 47).

— تدني الأجور لعمال التريبة، وقلة الاستثمار في مجال التدريب، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي كانت تعاني منها الجزائر في تلك الحقبة، والتي تمثلت في الارتفاع الموهول لأسعار مختلف السلع والخدمات بسبب تحرير الأسعار وانخفاض العملة الوطنية الدينار بأكثر من 50% في الوقت الذي

بقت فيه الأجور ثابتة مجمدة قد عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتدخل في فئة الطبقات الفقيرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية، ويؤكد تقرير برنامج الأمم المتحدة لسنة 1999 حيث يحصل على المعدل 20% من أغنى فئات المجتمع على 50% من المداخيل فيما لا يتحصل 20% من الفئات الفقيرة إلا على أقل 7% من المداخيل و الباقي موزع على الفئات الأخرى (سعاد، 2009، صفحة 58)، مما أدى فشل في الحفاظ على مستويات هيئات التدريس ونوعيتها عما كانت عليه في فترة السبعينات، وتدهورت بشكل ملحوظ، وهذا أدى للبعض من هيئة التدريس إلى التوقف عن التدريس والانتقال إلى قطاعات أخرى التجارة الحرة، بحثا عن مداخيل أخرى مرتفعة من أجل تحسين مستوى معيشتهم.

— أما معدل الأمية فيشير تقرير التنمية البشرية لعام 2000 أن معدل الأمية مرتفع في المناطق الريفية، وخاصة في المجمعات المبعثرة بنسبة 51,5% مقابل 34,9% في المجمعات الريفية الثانوية، وانخفض المعدل في المناطق الريفية على المستوى الوطني من 88,4% سنة 1966 إلى 51,2% سنة 1998، لكن يبقى التفاوت في النسبة بين الذكور والإناث، حيث كانت الإناث أقل حظا من الذكور، أي معدل الأمية 63,7% للإناث مقابل 39,8% للذكور، ومعدل التمدريس 60,5% للإناث مقابل 74,3% للذكور (La revue CENEAP, 2003, pp. 54-55)، وهذا يعني أن تعليم الإناث يحظى بأهمية قليلة في المناطق الريفية بالمقارنة مع الاهتمام بتعليم الذكور، فضلا عن أن نسبة تعليم الإناث في الريف هي أقل نسبة تعليمهم في الحضر، مما يؤدي إلى تركيز ظاهرة التمايز بين الجنسين، مما يؤدي إلى تراجع دورها في تحقيق التنمية الريفية، وينعكس ذلك على مستواها الثقافي ودورها الإيجابي في تربية الأطفال وتحسين إمكانياتها في الحصول على مستوى دخل مناسب، وسبب انخفاض معدل التعليم عند الإناث مقارنة بالذكور يرجع إلى عدة أسباب أهمها:

— معظم المدارس تكون بعيدة عن التجمعات السكنية، وبالتالي تتطلب عملية الانتقال إلى المدرسة تكاليف النقل، فبدلا من الإنفاق على الولد والبنت، ينفق فقط على الولد، وللإشارة أن من بين عراقيل التسرب المدرسي هو قلة وسائل النقل، إضافة إلى الذهنية التي كانت سائدة عند الآباء في الريف أن البنت لا يحق لها أن تواصل دراستها بعد سن البلوغ.

— هروب العائلات نحو المدن خوفا على بناتهم من التعرض للقتل والاختطاف والاعتصاب.

4.4. **التفاوت بين الحضر والريف في الخدمات الصحية:** لا يزال الريف يعاني من نقص الخدمات الصحية، سواء الأطباء أو المراكز أو المستشفيات، بل يصعب عليه أيضا التنقل إلى المدن لنقص وسائل النقل الريف، فالاستفادة من الخدمات الصحية الأولية مرتبطة ببعدها الهياكل الصحية عن مكان الإقامة، ففي المناطق الحضرية نجد ما يقارب 78% من الوحدات القاعدية، 65% من عيادات التوليد و 77% من المستشفيات توجد على بعد أقل من 1 كلم عن إقامة المواطنين، مما يجعل المنطقة الحضرية في كفاية

نسبية فيما يخص الهياكل، أما في المناطق الريفية فإن 42% من الوحدات القاعدية، 75,5% من عيادات التوليد و74,4% من المستشفيات توجد على بعد أكثر من 5 كلم من مكان الإقامة، مما يجعل استفادة المواطنين في هذه المنطقة من الخدمات الصحية أكثر عشوائي خاصة إذا رافق ذلك شبكة نقل عمومي غير كثيفة وغير فعّالة، عكس منطقة الحضر (سعاد، 2009، صفحة 69).

5.4. **الفقر الريفي:** إن الدراسة التي قام بها البنك الدولي بالتنسيق مع السلطات الجزائرية (الديوان الوطني للإحصاء) حول الفقر في الجزائر سنة 1995 تتعلق بقياس نسبة الفقر في الجزائر لسنوات 1988-1995-2000 معتمدة على مؤشرين هما: مؤشر الفقر الغذائي الأدنى الذي يعتبر أن كل فرد يستهلك أقل من 2100 حريرة يوميا فقيرا، مع التركيز على إنفاق الفرد المرتبط بالمنتجات الغذائية إضافة إلى مؤشر حد الفقر العام، وتوضح الدراسة أن منتصف التسعينات (1995) شهدت حالة حرجة وظروف معيشية متدنية للسكان، أي معدلات الفقر مرتفعة مع الانخفاض في مستوى المعيشة مقارنة بسنة 1988، حيث ارتفع معدل الفقر من 4,8% سنة 1988 إلى 19,3% في منتصف التسعينات، بل تشير بعض الإحصائيات إلى أنه وصل في حدود 30% (بن ناصر، 2003، صفحة 47)، خاصة في الأرياف، حيث بلغت المعدلات فيها ضعف ما كان في الحضر، بل تجاوزت معدلات الفقر الوطني في تلك السنوات، كما يبينه الجدول التالي (Omar B. , 2008, p. 46):

الجدول 07: معدلات الفقر في الجزائر في السنوات 1988، 1995، 2000، الوحدة: %، 10³

السنة	1988			1995			2000		
	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن
معدل الفقر	4,8	11,0	8,1	8,9	19,3	14,1	10,3	14,7	12,1
عدد الفقراء	532	1353	1885	1247	2739	3986	1842	1876	3719

Source : Omar Bouazouni: Etude d'impact des Prix des Produits Alimentaires de Base Sur Les Ménages Pauvres Algériens, Ibid, P41.

ما نلاحظه في الجدول هو أنه يعطي صورة عن مدى تدهور الأوضاع خاصة بالنسبة للأرياف، إذ يبقى المشكل الأساسي في الريف، ويرجع هذه الحالة البائسة التي ذكرها مركز الوطني للتنمية والاستشراف (CENEAP) سنة 1991 إلى الأسباب التالية:

— السياسات المنتهجة من قبل السلطات العمومية الجزائرية لصالح المناطق الريفية كانت مبنية أساسا على منطق وحيد حضري أكثر منه ريفي.

- كل البرامج التنموية الريفية في مجملها كانت موجهة بصفة مركزية بدون مشاركة أعوان محلية معنية بهذا الأمر لا في تطبيقها ولا في تجسيدها (مزارعين، حرفيين... إلخ).
- برامج التنمية الريفية نادرا ما كانت تقام على أساس إقليمي متناسق.
- وحسب دراسة أخرى قام بها البنك الدولي عام 1997 حول الفقر الريفي في الجزائر، حيث كشف ما يلي (Sid Ahmed & Benterk, pp. 49-61):
- معدلات الفقر مرتفعة أكبر من المعدلات المتوسطة خاصة عند أرباب العائلات الذين يعملون في القطاع الزراعي.
- سكان المنطقة الريفية وخاصة الفقراء يشغلون مزارع قوتية تكفيهم فقط لقوتهم اليومي 80% و6% منهم فقط يشغلون في تربية الماشية.
- 25% فقراء الريف يمتلكون أراضي ويملكون مزارع صغيرة تعاني من مشاكل عدة على رأسها مشكل السقي، ولعل فئة غير المزارعين أي الأجراء المعدومين الذين لا يمتلكون أراضي هم أكثر الفئات حرمانا.
- العائلات الريفية تعتمد في كسب قوتها على الزراعة وبعض المداخيل مثل: تربية المواشي، الصناعات التقليدية، الصيد وعائدات إيجار العتاد الفلاحي وعليه فإن أغليبيتهم يشتغل أو يتفرغ لإنتاج أو إدارة المحاصيل والتربية لتحسين دخله، ويؤكد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) في دراسة قام بها، حيث قدم تقريرا لقياس الفقر في الريف بالنسبة إلى 114 دولة سنة 1992، ومن بين الدول العربية المشمولة والبالغ عددها 11 دولة، أوضح أنه هناك ارتفاع نسبة الفقر في الريف الجزائري، حيث بلغت نسبة سكان الريف الأكثر عرضة للخطر 34% في الجزائر، وأن هناك نمو سريع لعدد سكان الريف الذين لا يمتلكون الأرض، والعائلات التي تعيلهن النساء هم الأكثر عرضة للفقر (الحنيطي و عبد الرزاق، صفحة 03).
- الأسر التي ترأسها النساء أكثر فقرا من تلك التي يرأسها الرجال 21% مقابل مع عمق وشدة عالية.
- الفقر حسب قطاع النشاط لرب الأسرة يبين أن يرأسها بالفعل العاطلين عن العمل فعلا هم الأكثر معاناة من الفقر، إضافة إلى أن الأسر التي يرأسها أشخاص غير متعلمون هي الأكثر فقرا.
- أما عن الوضع الصحي للأطفال في الريف، فقد أجريت دراسة وطنية عام 1999 حول الأطفال الذين يعانون من نقص الفيتامين "A"، أعمارهم أقل من 5 سنوات، حيث أخذت العينة 499 طفل، وفي خمس نواحي من الوطن، وأثبتت أن هناك حدة في التفاوت بين الحضر والريف، حيث بلغت نسبة الأطفال في الريف 9%، أي يعادل مرتين ونصف مما هو في الحضر 3%، كما أنه تجاوز المعدل الوطني الذي بلغ 7%، وفي الجنوب كانت أكثر حدة، أي أكثر من الضعف بنسبة 15% (FAO, 2005, p. 34).

- بلغ معدل سوء التغذية في الريف 7,8% مقابل 4,8% في الحضر حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2000 (Omar & Zahira, 2011, pp. 17-24).
- سجل ارتفاعا في عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية في هذه الفترة، حيث بلغ 1,3 مليون شخص في الفترة 1990-1992، وارتفع إلى 1,7 مليون في الفترة 1997-1999، أي بمعدل 5% من إجمالي عدد السكان (FAO, 2004, p. 03).
- أما من حيث توزيع الدخل فهناك عدم المساواة في توزيعه، بحيث لا تزال دون المستوى مقارنة ببعض الدول وخاصة المجاورة، حيث بلغ معامل جيني سنة 1995 بلغ 35,3%، في حين بلغ في المغرب 39,5% وتونس 39,8%، وإيران 43% وتركيا 40% (Ahmed, 2009, p. 06).

6.4. سياسة الإسكان في الريف: تفاقمت أزمة السكن في هذه الفترة واشتد الخناق في المدن بسبب النزوح والهجرة الريفية وخاصة المقيمين في الجبال نحو المدن خوفا من الإرهاب، وفي هذه الفترة انصب اهتمام السلطات على المشكل الأمني أكثر من أي قضية، ولكن رغم هذا فالسلطات انطلقت في برنامج السكن الريفي، كسياسة تشجع سكان الريف على الاستقرار في قراهم وعدم الهجرة نحو المدن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تشجع سكان الريف الذين هاجروا إلى المدن بالعودة إلى قراهم، وتخفيف الضغط على المدن بعدما تحسن الوضع نسبيا في بعض المناطق، وانطلقت البرامج السكنية، حيث ارتفع عدد السكنات الريفية خلال الفترة الأولى (1990-1994) إلى 84013 سكن، ثم وصل إلى 215 ألف في الفترة (1995-2000)، وتراوحت نسبة الإنجاز ما بين 20% كحد أدنى و54% كحد أقصى، ورغم هذا الارتفاع يبقى التفاوت في إنجاز السكنات بين الحضر والريف، حيث تضاعف إنجاز السكنات الريفية مرتين ونصف في الفترة (1990-2000)، بينما تضاعفت السكنات الحضرية في نفس الفترة خمس مرات، أي ارتفعت من 154 ألف سكن حضري (السكن التسهلي، الترقوي، والاجتماعي) في الفترة الأولى (1990-1994) إلى 516 ألف في الفترة الثانية (1995-2000)، ويرجع السبب إلى ارتفاع الطلب لسكان الحضر نتيجة للهجرة الريفية بسبب عدم الاستقرار الأمني في المناطق الريفية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 08: تطور برنامج السكن الحضري الريفي في الفترة: 1990-2000، الوحدة: ألف سكن

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	98	99	2000
سكن حضري	27	19,2	36,1	34	37,5	83,4	79,7	84,8	87,4	84,9	95,5
النسبة %	68,8	77,7	72,6	80	46	64	72	77	73	69	74
سكن ريفي	12,2	5,5	13,7	8,5	43,9	48,0	32,5	26,7	33,9	39,2	34,4
النسبة %	31,2	22,3	27,4	20	54	36	28	23	27	31	26

المصدر: جمال جعيل: نحو نظرة استشرافية لسياسة السكن في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، 2011، جامعة باتنة، ص 134-136.

ورغم هذه الانجازات على المستوى الوطني إلا أنه ازداد العجز تراكما طيلة فترة التسعينات، مقارنة بالحاجة أو الطلب من طرف السكان، ففي سنة 1990 بلغت عدد الأسر 3,5 مليون أسرة وعدد الوحدات السكنية المنجزة 3,2 مليون، أي عجز بـ 200 ألف، وفي سنة 1998 بلغ عدد الأسر 4,43 مليون مقابل 3,68 مليون وحدة سكنية، بعجز قدر 752 ألف كما يبينه الجدول الوارد أسفله، والسبب يعود إلى عدم وجود سياسة واضحة في مجال السكن، وضعف قدرات الإنجاز لمؤسسات البناء وعدم حرفيتها، بالإضافة إلى عدم فعالية أساليب التمويل المتبعة، وعدم قدرتها على تلبية الحاجات الضخمة في مجال السكن.

الجدول 09: العجز المتراكم في عدد السكنات خلال الفترة 1990-1998، الوحدة: سكن

السنة	عدد الأسر	عدد الوحدات السكنية	العجز
1990	3500597	3283000	217597
1995	4058151	3840514	217637
1998	4434452	3682132	752320

المصدر: جمال جعيل: نحو نظرة استشرافية لسياسة السكن في الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص 138.

5. خاتمة واستنتاجات:

هذه الفترة كانت من أصعب الفترات التي مرت بها الجزائر، خاصة الأزمة الأمنية التي أوفقت عجلة التنمية، وأصبح الاستقرار الأمني من أولويات الحكومة شاملة على كامل التراب الوطني، وكان سكان الريف كانوا أشد معاناة مقارنة بالحضر، من حيث عدم الأمن من جهة والفقر من جهة أخرى، وحسب تقارير الديوان الوطني للإحصاء، والبنك الدولي وCENEAP يؤكدون أن ظاهرة الفقر تعود جذورها في بداية التسعينات، فبرامج التعديل الهيكلي وما صاحبها من سياسات الانفتاح الاقتصادي كانت ظاهرها فيما الرحمة وباطنها من قبلها العذاب، حيث نجم عنها اضطرابات خاصة في سوق العمل، واشتدت البطالة التي ساهمت وبجد كبير في بروز ملامح الفقر، حيث ارتفعت معدلات البطالة من 19% سنة 1990 إلى 29% سنة 2000، وتضاعفت مؤشرات أسعار الاستهلاك إلى 4,5 في نفس الفترة، وتم تسريح أكثر من 500 ألف عامل مع غلق 985 مؤسسة (أعمر بوزيد، 2012، صفحة 170)، وهكذا تدهورت المستويات المعيشية وتراجعت القدرة الشرائية وانخفض الدخل الفردي السنوي، حيث انتقل من 2425 \$ سنة 1990 إلى 1432,3 \$ سنة 1998 (ONS, 1999, p. 03)، وظل متوسط إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد الواحد على حاله دون أي تحسين، بسبب مضاعفة عدد السكان خلال ثلاثة وعشرين عاما (1970-1993) الذي صاحبه نقص في إنتاج الغذاء (محمد السيد، 1998، صفحة 39)، وبالتالي لم يعد يسمح باقتناء أدنى الاحتياجات الضرورية من الغذاء ومن الملابس، والمسكن، شروط الصحة و التعليم إلى غير ذلك، ومع الانسحاب التدريجي للحكومة من خلال غياب الدعم، ظهرت أول بوادر الإقصاء والتمهيش التي بدأت تنمو عند صغار المنجحين والمزارعين والمتقاعدين والبطالين، ومما ميّز ظاهرة الفقر في الجزائر هي أنها لم تهدد

البطالين فقط بل راحت تمس الأجراء أنفسهم، هذه الفئة التي تزامن موعد فقرها مع موعد تدهور القدرة الشرائية وتراجع مستويات المعيشة، وبالتالي إن هذه البرامج لم ير فيها المجتمع الجزائري وخاصة الريف منها إلا البؤس والفقر، وهناك دراسة مشتركة (CNES) و (CENEAP) بين المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول أثر برامج التعديل الهيكلي على الأسر الجزائرية، حيث توصلوا إلى أن آثار هذه البرامج والإصلاحات كانت نقمة على الأسر، حيث تدهورت مستويات معيشتهم وارتفعت معدلات الفقر، ومست كل الأسر الريفية والحضرية، ولكن مرتفعة في الأرياف، حيث ارتفع عدد الفقراء في المناطق الريفية من 1,3 مليون شخص سنة 1988 إلى 2,7 مليون شخص سنة 1995، أي ارتفع إلى الضعف، أي بمعدل تقريبا 200 ألف فقير جديد سنويا في المناطق الريفية (CENEAP، 1999).

وهناك تصريحات من بعض الخبراء في البنك الدولي، يؤكدون صحة الآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، فقد كتبت إحدى العاملات بالبنك الدولي تقول: ((ولما كان التكييف بالتالي يتضمن عادة تخفيضا في مجموع الطلب، وتغيرات في الأسعار النسبية العوامل الإنتاج و للمنتجات وتحولا في تخصيص الموارد، فإن هذا سيتبعه بالضرورة تكاليف، مثلا في شكل تقليل الاستهلاك، أو تخفيض الاستثمار أو الإبعاد المؤقت للعمل أي زيادة البطالة))، ويعترفان كل من Y.HOANG و B.Nicolas (وهما من خبراء البنك الدولي) بأن تدابير التكييف الرامية إلى موازنة إجمالي الطلب والعرض عادة ما تؤدي إلى انكماش الناتج والعمالة والاستهلاك.... ولا يكاد يمكن تجنب هذه التكاليف الانتقالية (رمزي، 1996، صفحة 177).

ويعطي تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) سنة 1997 صورة لواقع الجزائر في هذه الفترة فيقول ((في الواقع تعتبر هذه الوضعية أكثر تعقيدا بسبب ترابط العوامل الديموغرافية بالعوامل الاقتصادية حيث يشكل النمو الديموغرافي السريع عاملا غير مباشر لتقليص الإنتاج والتشجيع على النزوح الريفي وإهمال الأرياف والاكتظاظ الفوضوي للمدن)) (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1997، صفحة 15).

وما يمكن قوله أن الجزائر يكفي أن تصنفها حسب مؤشر التنمية البشرية كانت في المرتبة فوق 100، حيث تراجعت إلى الوراء من 100 سنة 1999 إلى 106 سنة 2002 حسب التقرير العالمي للتنمية البشرية 2003.

Bibliographie

1. Ahmed, B. (2009). L'annuaire statistique de la FAO, 2007-2008, FAO 2009.
2. Ahmed, B. (n.d.). L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel; ; P78. Retrieved from www.revues-plurielles.org.
3. Ali Hamza, C. Population et besoins alimentaires en Algérie, Bilan et Perspectives. Revue de CENEAP (35), 83.

4. Boudedja, K. (2008). Microfinance et ONG, bilan et analyse diagnostic du fonctionnement du dispositif de Microcrédit à L'ONG algérienne Touisa en vue de la création d'une institution de micrifinance. 33. science, CIHEAM-IAMM, Montpellier.
5. BOULAHBEL, B. (2004). Incidence de la pauvreté en Algérie. Revue CENEAP (22), 41.
6. CENEAP. (1999). Les effets du programme d'ajustement structurel sur les ménages en Algérie.
7. D.Nedjaou. (2003). Profil fourrage en Algérie, FAO. Retrieved from www.fao.org.
8. D.Nedjaou. (2003). Profil fourrage en Algérie, FAO. Retrieved from www.fao.org.
9. FAO. (2004). L'eau, L'agriculture et alimentation. rapport mondiale sur la mise en valeur des ressources en eau.
10. FAO. (2009). 23. Annuaire statistique de la FAO, 2007-2008, FAO, 2009.
11. FAO. (2005). Division de l'Alimentation et de la Nutrition, Profil Nutritionnel de l'Algérie. 34.
12. FAO. (2004). L'agriculture et alimentation,. Rapport de la FAO.
13. HAMLAOUI Mohand, S. (2010). Problématique de l'emploi rural en Algérie, Cas des zones de montagnes. 58. Spécialité Recherche, Innovations et Développement des Territoires Ruraux, France.
14. Hilel, H. (2010). Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie, ((Syndrome hollandais et échangeabilité). 69. Science de L'Institut agronomique Méditerranéen de Montpellier.
15. La revue CENEAP. (2004). Contraintes et besoins prioritaires des Populations rurale, Analyse qualitative. (33), p. 13.
16. La revue CENEAP. (2003). Niveau de développement et potentialités des zones rurales. (29), pp. 50-51.
17. M.A.D.R. (2003). Recensement Général de L'Agriculture 2001,.
18. Omar, B. (2008). Etude d'impact des Prix des Produits Alimentaires de Base Sur Les Ménages Pauvres Algériens, Bureau Régional au Caire Pour Moyen-Orient, Asie centrale, Europe de L'est, Programme Alimentaire mondia. 46.
19. Omar, B. (2006). La Stratégie de Développement Rural en Algérie, Options Méditerranéennes. (Sér. A / n°71) , 79-89.
20. Omar, B., & Zahira, S. (2011). Valorisation des espaces ruraux en Algérie, une nouvelle stratégie participative. Revue NEW MEDIT (01), 17-24.

21. ONS. (1999). Données statistiques les comptes économique de 1994-1998. 08.
22. ONS. (1999). Données statistiques les comptes économique de 1994-1998., (293 -13) , 08-18.
23. Paul, D. 7. Disponibilité de main-d'oeuvre, chômage et création d'emplois dans le Maghreb . Banque mondiale Pour la Table ronde du Maghreb.
24. Sid Ahmed, F., & Benterk, N. (n.d.). Le développement rural durable, expériences et perspectives dans les économies en transition, Le cas de l'Algérie. 49-61.
25. Options Méditerranéennes.
26. أعمار بوزيد, أ. (2012). نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر) حالة خميس مليانة. 170. (تلمسان, العلوم الاقتصادية, الجزائر).
27. الحنيطي, ا. & عبد الرزاق. (n.d.). تحديد مرشحات الفقر في ريف جنوب الأردن. 03. كلية الزراعة وإدارة الأعمال, الأردن.
28. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (1997). مشروع تقرير البيئة في الجزائر رهان التنمية, 1997.
29. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2002). مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001, الدورة العامة الواحدة والعشرون, الجزائر ديسمبر. 2002 الجزائر.
30. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (1990). .. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1990. القاهرة.
31. بقيادة زينب, ح (10-9). أبريل. (2013) المشكلات المطروحة في واقع الأسرة الجزائرية وانعكاساتها على جنوح الأبناء. الملتقى الوطني الثاني حول, الاتصال وجودة الحياة في الأسرة. (17-1 pp) , ورقة.
32. بن نا □, ع. (2003). مشكلة الفقر في الجزائر, مجلة الاقتصاد والمانجمنت. 47, (02)
33. جامعة الدول العربية & المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2001). تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2000, الخرطوم. الخرطوم.
34. جامعة الدول العربية & المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2004). تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2003. الخرطوم.
35. حامد, ن. ا. (2004). أكتوبر. (04-03 الخو □ صة من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية-حالة الجزائر. ملتقى دولي بعنوان "اقتصاديات الخو □ صة والدور الجديد للدولة. 13-8 pp ,
36. دادان, ع. ا. & عبد الرحمان, ب. ط. 6. (2012). دادان عبد الغني, بن طجين عبد الرحمان, دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008), مجلة الباحث. 181, (10)
37. رمزي, ز. (1996). التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية, الطبعة الأولى, القاهرة, 1996, (01 ed.). دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع.
38. زورقي, ل. (2001). التقنيات العقارية, العقار الفلاحي, الجزء الأول. (02 ed.) الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية.

39. سعاد م. (2009). تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية. بائنة، العلوم الاجتماعية، الجزائر.
40. شعباني، إ. (1997). آثار التوجه نحو خوصصة القطاع العمومي بالجزائر. 129. العلوم الاقتصادية، الجزائر.
41. عبد الرزاق ز. (2009). تحليل سياسة التنمية الريفية في الجزائر (1997-2007)، حالة ولاية جيجل. 47. الجزائر، لعلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.
42. عبد الغاني ق. (2010). عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر (دراسة ميدانية لولاية خنشلة). 100. (بائنة، علم الاجتماع الريفي، الجزائر).
43. فوزية غ. (2011). الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي (حالة الجزائر)،،،، 2011، ص. 138. (02). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
44. محمد السيد ع. ا. (1998). فبراير. 60. (الأمن الغذائي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة (230)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. 39.
45. محمد ا. (1984). مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر. 84-88. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- يوسف ع. ا. &، الفضيل ب. (1999). التبعية الاقتصادية وأثارها في الدول الإسلامية، مذكرة ماجستير جامعة اليرموك، 1999، الأردن، ص 64-63، وص 85. اليرموك، الاقتصاد الاسلامي، الأردن.